الأمم المتحدة

A/RES/77/173

الجمعية العامة

Distr.: General
21 December 2022

الدورة السابعة والسبعون

البند 19 من جدول الأعمال

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

قرار اتخذته الجمعية العامة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/77/444، الفقرة 12)]

173/77 - تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وبتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك قراراتها 162/32 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1977 و 206/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 165/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 207/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 216/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 239/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 226/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 210/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 235/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 226/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 239/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 224/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده،

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[1]، وإذ تشجّع جميع الأطراف فيه على تنفيذه بالكامل وتشجّع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوكَ تصديقها على الاتفاق أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى قرارها 256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 المعنون "الخطة الحضرية الجديدة" الذي أيدت فيه الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، بصيغتها الواردة في مرفق القرار المذكور أعلاه،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والخطوط التوجيهية والمبادئ العامة الواردة فيه، وكذلك قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الالتزام بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية، وبإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف، وتأهيل جميع الأفراد والمجتمعات للمشاركة مع تمكينهم من أن تكون مشاركتهم هذه كاملة ومجدية، وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بتعزيز ثقافة التنوع والمساواة واحترامهما باعتبارهما عنصرين رئيسيين لإضفاء الطابع الإنساني على مدننا ومستوطناتنا البشرية،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بتعزيز الاستخدام المنهجي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات التنمية الحضرية، حسب الاقتضاء، مع وضع سياسات واضحة وشفافة، وأطر وإجراءات مالية وإدارية، فضلاً عن وضع مبادئ توجيهية لتخطيط الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تؤكد مجددا التسليمَ بأن كرامة شخص الإنسان أمر أساسي والأملَ في رؤية أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولفئات المجتمع كافة، وإذ تجدد الالتزام بالسعي للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

وإذ تلاحظ أن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3] يمكن أن يسهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تؤكد من جديد دور موئل الأمم المتحدة وخبرته، نظراً لدوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معنيا بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى،

وإذ ترحب بقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تأييدَ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة[4]، باعتبارها نهجاً شاملًا للمنظومة برمتها تتبعه الأمم المتحدة لتسخير الفرص وللتخفيف من حدة التحديات التي يثيرها التوسع الحضري السريع من خلال العمليات العالمية القائمة المشتركة بين الوكالات ومنصات التعاون الإقليمي ونظام المنسقين المقيمين لمساعدة البلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تسلم بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 229/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، بما في ذلك عقد الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة في نيروبي في حزيران/يونيه 2019، وإنشاء المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة ودوراته اللاحقة، وعقد لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة الاجتماعَ الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة لمقررات جمعية موئل الأمم المتحدة، في نيروبي في تموز/يوليه 2021، بحيث تكفل هذه الخطوات معا هيكلا إداريا متينا لتعزيز تولي الدول الأعضاء زمام أمور موئل الأمم المتحدة وقيادتها له ورقابتها عليه،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها جمعية موئل الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، لتحديد سبل مواءمة دورة التخطيط الاستراتيجي للموئل مع دورة استعراض الأمم المتحدة الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، وللاستفادة، كإجراء مؤقت، من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023، الذي نظمته لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2021، في الإلمام بالعناصر الرئيسية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2021-2024 والاسترشاد بها في استعراض منتصف المدة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج وتقديم تقارير أكثر اتساقا وتركيزا على النتائج من أجل زيادة تمويل الأنشطة التنفيذية كما ونوعا، مع الاعتراف بالحاجة إلى ضمان التمويل الكافي كما ونوعا للأنشطة التنفيذية والمعيارية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك موارده الأساسية، والحاجة إلى جعل التمويل أكثر ثباتا وكفاءة وفعالية،

(3) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(4) CEB/2019/1/Add.5.

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن تركيز عمل موئل الأمم المتحدة، تمشيا مع الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي أن يظل ضمن إطار التنمية المستدامة، وأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يظل هدفه الشامل، تمشيا مع الطابع المتكامل لخطة عام 2030،

وإذ تعترف بالحوكمة الفعالة المتعددة المستويات بوصفها بعدا ومحركا رئيسيين لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي وتعزيز التكامل المؤسسي واتساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة من مختلف المستويات والقطاعات،

وإذ تكرر التأكيد على أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإضفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسقة على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة،

وإذ تسلّم بالدور الذي تؤديه الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال سير العملية بأكملها، بما في ذلك تقرير السياسات والتخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل والتعهد والرصد، فضلاً عن تمويل الخدمات وتقديمها في الوقت المناسب،

وإذ تدرك أن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة يتطلب أطراً سياساتية تمكينية على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، حسب الاقتضاء، ووسائل تنفيذ فعالة، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات واستحداث التكنولوجيا ونقلها على أساس طوعي ووفق شروط متفق عليها، وتوافر شراكات ذات منفعة متبادلة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تمويل التوسع الحضري المستدام والمتين والبنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، وتعظيم أثر الاستثمارات العامة والخاصة من أجل تحسين الظروف المالية للتنمية الحضرية، مع مراعاة القدرات المختلفة للحكومات على جميع المستويات،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دور المنتدى الحضري العالمي كمحفل دعوة عالمي لجميع أصحاب المصلحة في مجالي المستوطنات البشرية والتوسع الحضري المستدام، استنادا إلى طابعه غير التشريعي، وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة بولندا ولمدينة كاتوفيتسه لاستضافة دورة المنتدى الحادية عشرة في الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، التي ركزت على موضوع "تحويل مدننا من أجل مستقبل حضري أفضل"، وإذ تحيط علما بالإجراءات المعلنة في كاتوفيتسه، التي تشمل إجراءات والتزامات طوعية ترمي إلى دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق ما تشكله جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطر على صحة وسلامة ورفاه الإنسان، وكذلك الاضطرابات الشديدة التي تلحق بالمجتمعات والاقتصادات، والأثر المدمر على الحياة وسبل كسب العيش، وأن أشد الفئات فقراً وأضعفها هي الأكثر تضرراً من الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح إلى العودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوضع استراتيجيات إنعاش مستدامة وشاملة لتسريع وتيرة التقدم نحو التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات في المستقبل، وإذ تدرك أن جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تقوم على وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف،

وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 ولّدت مطالب جديدة للحصول على دعم موئل الأمم المتحدة لخطط واستراتيجيات الاستجابة والانتعاش التي تشجع التنمية المستدامة، على النحو المبين في الموجز السياساتي الذي أعده الأمين العام عن جائحة كوفيد-19 في العالم الحضري، وتقرير موئل الأمم المتحدة المعنون *المدن والجوائح: نحو مستقبل أكثر عدلا واخضرارا وصحة*، وفي إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، الذي خصّص ركيزة للتماسك الاجتماعي ولقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وفي خطة موئل الأمم المتحدة لمواجهة كوفيد-19،

وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالخطة الحضرية الجديدة من أجل زيادة فعالية التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في المناطق الحضرية، وإذ تلاحظ أهمية الاستجابة، على النحو الملائم، للاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة في المناطق الحضرية،

وإذ تسلم بأن المجتمع الدولي يواجه تحديات متزايدة ناجمة عن الأثر السلبي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، أدت إلى تفاقم أوجه الضعف واللامساواة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون حالة تشرد، ولا سيما في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تشدد على ضرورة التحسب لمخاطر الكوارث والتخطيط لمواجهتها والعمل على تقليلها، بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وعلى الحاجة إلى كفالة تعزيز واحترام الحق في مستوى معيشي لائق،

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والذي استعرضه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماع خاص عن موضوع "التوسّع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة" عُقد في 21 نيسان/أبريل 2022، واستعرضته الجمعية العامة بعد ذلك في اجتماع رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، عُقد في نيويورك في 28 نيسان/أبريل 2022،

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك مرفق الموجز الذي يتضمن الإجراءات المعلنة للدول الأعضاء ويشمل الالتزامات المقدمة في بيانات 87 دولة عضوا المدرجة في الجزء العام والتي تشدد على خمسة مجالات عمل للتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وهي: الإسكان الميسور التكلفة والخدمات الأساسية؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المناطق الحضرية؛ والازدهار والتمويل في المناطق الحضرية؛ والحوكمة المتعددة المستويات؛ وتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي؛ وأطر الحد من الأزمات في المناطق الحضرية والتعافي منها،

وإذ تحيط علما كذلك بإنشاء مجموعة أصدقاء موئل الأمم المتحدة والتوسّع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة، التي انبثقت عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، من أجل تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة بغية تدعيم موئل الأمم المتحدة، وتسليط الضوء على التأثير القوي للتوسع الحضري في تحقيق التنمية المستدامة، والتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة للمشاركة في تنسيق مبادرة المرونة الحضرية المستدامة من أجل الجيل القادم الصادرة عن رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، من خلال توفير إطار شمولي لأصحاب المصلحة المتعددين

لتسخير الخطة الحضرية الجديدة في التعجيل بتنفيذ اتفاق باريس وبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتنسيق الاجتماع الوزاري المعني بالتوسع الحضري وتغير المناخ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[5]،

إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

1 - ***تتطلع*** إلى انعقاد الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023 في نيروبي، وتوصي بمشاركة رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتساقاً مع روح التكامل والطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على أن يوائم، بتوجيه من جمعية موئل الأمم المتحدة، دورة التخطيط الاستراتيجي للموئل مع دورة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، في حدود الموارد الموجودة؛

3 - ***تحيط علما*** باستعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[6] وتشجع البرنامج على تقديم معلومات مستكملة بانتظام إلى مجلسه التنفيذي بشأن تنفيذ توصيات هذا الاستعراض؛

ضمان التمويل الكافي وتحسين المعلومات اللازمة لرصد اتجاهات التمويل

4 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تقديم تبرعات في شكل موارد مالية إضافية لتوفير الخدمات لعمليات الإدارة الحكومية الدولية لموئل الأمم المتحدة؛

5 - ***تدعو*** الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية والثنائية والمؤسسات المالية إلى تقديم إسهامات لموئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات المالية، ولا سيما التبرعات غير المخصصة، المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية وسائر الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، وتدعو الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى إتاحة تبرعات مضمونة على مدى سنوات متعددة وإلى زيادة مساهماتها غير المخصصة لأنشطة بعينها دعماً لتنفيذ الولاية المنوطة بالموئل، وتطلب إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة كفالة أن يتسم الإبلاغ عن التمويل بالشفافية ويسهل على الدول الأعضاء الاطلاع عليه، وذلك بسبل منها إنشاء سجل على الإنترنت يتضمن المعلومات المالية ذات الصلة؛

6 - ***تدعو*** جميع الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مالية مخصصة للأنشطة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة إلى كفالة اتساق هذه الموارد تماما مع الخطة الاستراتيجية للموئل وتمشيها مع أولويات الدول الأعضاء المستفيدة من هذه المساهمات؛

(5) A/77/310.

(6) JIU/REP/2022/1.

7 - ***تكرر تأكيد*** الحاجة إلى ضمان أن تكون لدى موئل الأمم المتحدة القدرة المناسبة على توليد وإدارة ونشر معارفه المتعلقة بالتوسع الحضري القائمة على الأدلة، استناداً إلى عمله المعياري والتنفيذي، وانطلاقا من الصكوك والتقييمات وشبكات المعلومات الدولية الموجودة لزيادة الوعي العام بقضايا التوسع الحضري الحرجة والناشئة؛

8 - ***تكرر أيضا تأكيد*** أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين قدرة موئل الأمم المتحدة على تنفيذ ولايته؛

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

9 - ***تؤكد من جديد*** أن الخطة الحضرية الجديدة[7]، لما كانت تعيد النظر في طريقة التخطيط للمدن والمستوطنات البشرية وتصميمها، وفي طريقة تمويلها وإعمارها وإدارتها وتدبير شؤونها، فهي ستساعد على وضع نهاية للفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وفي الحد من أوجه التفاوت، والتشجيع على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وذلك للاستفادة على الوجه الأكمل من إسهامهن الحيوي في التنمية المستدامة، وتحسين صحة البشر ورفاههم، وتحسين القدرة على التكيف وحماية البيئة؛

10 - ***تؤكد من جديد أيضا*** الدور المحوري الذي يمكن للمدن والمستوطنات البشرية أن تضطلع به في التنمية المستدامة، وتحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعم المشاركة المتزايدة من جانب الحكومات على جميع المستويات والمنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تطوير قدرة الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، على تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية؛

11 - ***تؤكد من جديد كذلك*** أن السياسات المتعلقة بالشباب، المصممة خصيصا والمكيفة مع السياقات الوطنية والمحلية، تساعد على ضمان التصدي لتحديات تنمية الشباب، وتشجع على إشراك الشباب بشكل مجدٍ في العمليات المتصلة بالسياسات وصنع القرار في المناطق الحضرية؛

12 - ***تؤكد من جديد*** أهمية تعزيز قدرات المدن على زيادة إدماج إدارة المخاطر في سياسة التنمية الحضرية الوقائية من أجل إكساب المناطق الحضرية القدرة على الصمود؛

13 - ***تؤكد من جديد أيضا*** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب وباتخاذ خطوات ملموسة بقدر أكبر لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

14 - ***تسلم*** بأهمية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصُعد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، واحترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية؛

(7) القرار 256/71، المرفق.

15 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعمه للبلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع مراعاة ممارسات التخطيط الحضري القائمة على الأدلة التي تعزز حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، والازدهار والتمويل الحضريين الشاملين، والعمل المناخي الفعال والاستدامة البيئية، والحوكمة المتعددة المستويات وإضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة، والتعامل الفعال مع الأزمات الحضرية والتعافي منها بشكل فعال؛

16 - ***تشجع أيضا*** موئل الأمم المتحدة على أن يواصل مساعدة البلدان في رصد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنه استكمالا لمنهجية اللجنة الإحصائية في ترسيم حدود المدن والمناطق الحضرية والريفية لأغراض المقارنات الإحصائية الدولية والإقليمية، ووضع منهجية مشتركة لتجميع الإحصاءات الحضرية دون الوطنية، وتعزيز وسائل التحقق من مؤشرات "المستوى 3" الجديدة للغايات المندرجة ضمن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المحلية، باستخدام الإطار العالمي للرصد الحضري لتطوير أساليب ونُهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات وتحليلها ورصدها وتطبيقها، وتسخير منصة الخطة الحضرية لتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز والإجراءات المتخذة والموارد المعرفية بشأن التوسع الحضري المستدام؛ وتتطلع إلى مساهمات موئل الأمم المتحدة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2023؛

17 - ***تشجع كذلك*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز وتنفيذ البرنامج الهام للمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان لضمان تعميم منافع التحول الرقمي على نطاق واسع على جميع سكان الحضر، ولا سيما أولئك الذين يعانون من أوضاع هشة ويعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، بما في ذلك من خلال وضع إرشادات معيارية وتقديم الدعم التقني للحكومات والمدن والمجتمعات المحلية؛

18 - ***تحث*** موئل الأمم المتحدة على كفالة أن تكون أنشطته المعيارية والتنفيذية متوازنة، وأن يوجّه عملُه المعياري عملَه التنفيذي وأن يكون مدمجا فيه، وأن تغذي خبراته في الميدان التنفيذي عملَه المعياري؛

19 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على التعجيل بتنفيذ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتيسير التنسيق فيما بين الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، لضمان تقديم دعم فعال للبلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية والمتصلة بالمستوطنات البشرية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

20 - ***تشجع أيضا*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والقطاع الخاص لكفالة اتساق الدعم المقدم في مجال السياسات العامة، ومواءمة الاستثمارات الحضرية الواسعة النطاق مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة، وتيسير زيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، مرفق التنفيذ المتعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وصناديق الاستثمارات المناخية؛

21 - ***تهيب*** بموئل الأمم المتحدة أن يواصل العمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة لتعزيز البرمجة الحضرية المشتركة على الصعيد القطري، تحت قيادة المنسقين المقيمين وبالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأصحاب المصلحة وغيرهم من الشركاء الإنمائيين، من أجل تعزيز المدن الحاضنة

للجميع والآمنة والقادرة على الصمود والمستدامة، ودعم الجهود القطرية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛

الاستعراض والتنفيذ

22 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على الإسهام في الصندوق الاستئماني الخاص للتبرعات لغرض مساعدة البلدان النامية في حضور دورات جمعية موئل الأمم المتحدة ومجلسه التنفيذي، وتدعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى تقديم مساهمات مالية لصندوق التبرعات الاستئماني؛

23 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار بعنوان "متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)"؛

24 - ***تقرر***، لغرض نظرها المقبل في هذا الموضوع، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين، البند المعنون "متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)".

الجلسة العامة 53
14 كانون الأول/ديسمبر 2022